مساكن العمال فى مصر

إذا نظرنا إلى حالة مساكن العمال فى مصر وجدنا أنها تستحق العناية وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة، فالعمال عندنا فى حالة يرثى لها حقيقة من حيث المسكن، والمنازل التى تتوافر فيها الشروط الصحية هى جزء يسير مما تحتاج اليه البلاد .

إن العمال فى مصر يدرجون من طبقات فقيرة ولا يجدون طوال مدة حياتهم القدر اللازم من العناية الصحية لأنهم يسكنون منازل تزيد هذه الحالة سوءا فوق سوء . فيشب الواحد منهم ضعيف البنية معتل الصحة . وهذا هو السبب الذى من أجله لا يمكن للعامل المصرى أن يطيل مدة حياته كعامل أكثر من سن الخمسين بينما مثيله الأوربى يستطيع أن يكسب عيشه حتى سن الخامسة والستين . لذلك تحصر الصناعة المصرية تلك الأيدى العاملة التى لو توافرت لها نشأة طيبة لكان لها من الأثر الاجتماعى ما لا يستهان به . وقد جاء فى بعض الإحصاءات أن عدد العمال الذين يبلغون سن الخمسين و يظلون عمالا هم ٥٪ فقط من المجموع الكلى لعدد العمال . مما يدل على أن كثيرا منهم يتوفى أو يعجز عن العمل عند بلوغه الخمسين وكل هذا منشؤه سوء الصحة التى تأتى من السكنى فى منازل غير صحية .

و يكفى أن نورد هنا ماجاء على لسان سعادة حافظ عفيفى باشا فى كتابه (على هامش السياسة) لتتبين منه ضرورة سرعة إزالة الأحياء القديمة فقد قال :

" دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة وتعلو جدرانها الرطوبة صيف شتاء لا شمس ولا نور ولا هواء ينفذ اليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة . تسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد . ويعيش معهم بعض الحيوان أو الطيور المنزلية . "

كما أنه جاء أيضا فى تقرير الدكتور عبد الواحد الوكيل بك الذى قدمه الى لجنة مساكن العمال فى سنة ١٩٣٨ عن حالة عمال المحلة الكبرى حيث يعد مصنع النسيج التابع لشركة مصر للغزل والنسيج فى مقدمة مصانع العالم ما يأتى :

"طريقة سكن العمال فى المحلة الكبرى هى أن يستأجر كل خمسة أو ستة منهم حجرة واحدة فى أحد المنازل يضعون فى أحد أركانها لوازمهم و ينامون فيه جميعا على الأرض أو على أحقر أنواع الحصر . والأغلبية العظمى من المنازل غير مزودة بمراحيض أو مياه

جارية للشرب أو حمامات — ولذلك فهم جميعا يستعملون الخلاء فتتكدس عليهم العاذورات بجميع أنواعها و يعيشون فى جوّ خانق من الروائح الكريهة والذباب . وقد تؤجر الحجرة للبعض فى النهار وللبعض الآخر فى الليل . وقد أنشأ كثير من الرجال والنساء مساكن لهؤلاء العمال بنوها من الخشب بدون أى عناية أو رعاية أو نظافة فهم فى حالة يرثى لها حقيقة ولا يليق أن يبقوا عليها . "

وقد قام الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى أستاذ علم الإحصاء بكلية التجارة عام ١٩٣٥ ببحث حالة ٧٥٨ أسرة عمال تشمل ٣٨٩٢ شخصا فحصل على النتائج الآتية :

أولا — متوسط عدد الأفراد للأسرة الواحدة هو ٥,١ شخصا (تشمل الرجل والزوجة والأطفال وكذلك من يتكفل بهم رب الأسرة) .

ثانيا — ٧٦٪ من العمال كانوا متزوجين .

ثالثا — الأسر التى فيها أكثر من شخص يكسب أجرا عددها ١٤٪ من مجموع الأسر الكلى .

رابعا — متوسط عدد الحجرات لكل أسرة هو ١ و ٢ حجرة .

خامسا — ٦٥٪ من عدد الأسر تعيش فى مساكن بها حجرتان أو أقل .

سادسا — ٦٥٪ من عدد الأسر يعيش فيها أكثر من شخصين فى الحجرة الواحدة .

سابعا — ٣٥٪ من عدد الأسر يعيش كل أربعة من أفرادها فى الحجرة الواحدة .

ثامنا — ٨٠٪ من الأسر تعيش فى منازل لملكها أو عند أقاربها .

تاسعا — ٤٠٪ من الأسر تدفع إيجارا شهريا يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ قرشا .

عاشرا — ٢٥٪ من الأسر تدفع إيجارا شهريا يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ قرش .

من كل هذا تتضح لنا الحقيقة الآتية — وهى أن أغلب ما يسكنه العمال عندنا لا يليق بسكنى الحيوان — فضلا عن سكنى بنى الانسان، والمساكن هذه هى السبب الأكبر لانتشار الأمراض الوبائية و إذا كان السل منتشرا فى مصر انتشارا كبيرا فإن لتراكم المنازل فى الأوساط الصناعية أثرا كبيرا فى هذا الانتشار .

ضرورة بناء مساكن جديدة صحية :

لا شك أن العامل المصرى يصبو بطبيعة الحال إلى تحسين مسكنه بأن يسكن فى منازل تليق به حتى يمكن له أن ينتج أضعاف ما ينتجه الآن وحتى يستطيع كسب أجر أكبر مما يكسبه،

والشعور بالحاجة إلى المساكن الصحية فى مصر يزداد يوما بعد يوم ، وواجب الحكومة فى هذا الصدد أن تسهل الحياة لهذه الطبقة العاملة بترقية مستوى معيشتها، ولن يكون ذلك إلا عن طريق بناء المنازل الجديدة الصحية وهدم القديمة غير اللائقة بالسكنى .

على أنه يجب ألا يغرب عن بالنا أن هدم المنازل غير الصحية قبل بناء أخرى بدلا عنها سيؤدى إلى نتائج سيئة إذ سيزيد المشكلة تعقدا ، فالواجب يقضى بأن تبنى قبل أن نهدم ، وهناك سنوات عدة يجب أن تمر حتى يسد ذلك النقص الذى نشعر به الآن والذى سيزيد تكاثر السكان وحاجتنا إلى بناء منازل جديدة لهم .

المحاولة الأولى للحكومة المصرية :

فى شهر يناير سنة ١٩٢٨ وافقت وزارة المالية على فتح اعتماد بمبلغ ٦٠٧٠٠ جنيه لإنشاء مساكن للعمال فى المنطقة الواقعة بين قصر العينى والماوردى وهى المعروفة بتل معمل البارود وقامت مصلحة السكك الحديدية بتشييد ثلاثة منازل تحتوى على ٢٤ حانوتا وعشرة مساكن من ذات الغرفة الواحدة ومسكن واحد به غرفتان و ٤٨ مسكنا بكل منها ثلاث غرف ، ومسكنين بكل منهما أربع غرف .

وبلغت تكاليف المشروع بما فيه شق الطريق وتوصيل المجارى وتمهيد الأرض التى تحيط بالمنازل وغير ذلك ٣٤٢٦٠ جنيها . وقد جعل الإيجار الشهرى ثلاثة جنيهات للمسكن ذى الثلاث غرف وجنيها وربعا للمسكن ذى الغرفة الواحدة .

ولكن لما كان هذا الايجار فوق طاقة العامل العادى كما هو معلوم فلم يتقدم أحد لاستئجار شىء من هذه المساكن . ثم خفضت قيمة الايجار بنسبة ٤٠ ٪ ولكن على الرغم من ذلك لم يقبل عليها العمال — ولذا يسكنها الآن بعض صغار مستخدمى الحكومة .

وفى سنة ١٩٣١ شكلت لجنة لبحث الوجوه التى ينفق فيها المبلغ الباقى من الاعتماد وقدره ٢٦٠٠٠ جنيه حتى يعود بأحسن نتائج ولكن الاقتراحات التى أبدتها اللجنة لم توضع موضع التنفيذ ، ولذلك ألغى الباقى الاعتماد .

المحاولة الثانية :

وفى سنة ١٩٣٨ رأت الحكومة بعد أن تبين لها سوء المساكن فى مصر أنه لابد من العمل سريعا لتحسين الحال . فاعتمد مجلس الوزراء حينذاك مبلغ ٥٥٠ ألفا من

الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال فى مناطق الصناعية الهامة فى البلاد على أن يوزع ذلك المبلغ على خمس سنوات وأن يخصص مبلغ ٨٠٠٠٠ ألفا من الجنيهات فى أول سنة بميزانية وزارة الأشغال عن عام ١٩٣٨ — ١٩٣٩

وقد صدر قرار بناء على ذلك من وزارة التجارة والصناعة وهى التى كانت تتبعها فى الماضى مصلحة العمل فقضى بتشكيل لجنة لبحث مشروع تدبير مساكن للعمال فى مناطق الصناعية وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لتقرر المناطق التى يحسن إنشاء المساكن بها ونوع وتصميم المبانى وتكاليفها وطريقة استغلالها .

مساكن امبابه والمحلة الكبرى :

وقع اختيار لجنة مساكن العمال على منطقتين لبدء بهما الأولى قطعة أرض فى امبابه مملوكة للحكومة المصرية وكان سبب اختيار هذه المنطقة يرجع الى أنها قريبة من جهتى بولاق والسبتية وهى أحياء صناعية مكتظة بالمصانع والمعامل والورش على اختلاف أنواعها وأيضا كون هذه المنطقة ستصبح آهلة بالعمال حيث ستنقل اليها المطبعة الأميرية ومخازن البوليس — أما المنطقة الثانية فهى قطعة أرض بالمحلة الكبرى وكان سبب اختيار المحلة الكبرى بالذات أن هذه المدينة أصبحت بعد إنشاء مصنع النسيج بها مكتظة بالوف العمال التى لم تكن قبل ذلك معدة لايوائها .

كذلك كان مما قررته اللجنة أن يكون كل مسكن فى امبابه مكونا من حجرتين ومطبخ وحمام ومرحاض . ومن أسباب اختيار هذا النوع من المساكن ذوى الدور الواحد أنه قليل التكاليف . كذلك قرر أن تكون مساحة الغرف ٣ × ٣ أمتار و ٤ × ٤ أمتار وارتفاعها ٣,٧٥ مترا وأن تنار بالكهرباء وتمد بالماء وتوصل بالمجارى وألا تزيد تكاليف كل مسكن معد لعائلة واحدة عن ١٣٠ جنيها وأن تخصص هذه المساكن للعمال ذوى العائلات فقط وأن ينظر فى إمكان تخصيص حديقة وسوق صغير وفرن عمومى ومدرسة صغيرة وعيادة طبية ، وأن يعمل مبنى خاص من طابقين ليكون مقرا لمكتب الصحة والزائرة الصحية ومركزا لرعاية الطفل .

أما فى المحلة الكبرى فقد رأت اللجنة أن العمال المتزوجين فى مصنع النسيج التابع لبنك مصر يبلغون حوالى ٥٠٪ من جملة العمال الموجودين وعددهم ١٨ ألفا وأنه يحسن والحالة هذه أن توجه العناية الى الشبان من العمال وهم من تتراوح سنهم بين ١٥ و ٢٥ سنة وخصوصا أنه تبين أن هؤلاء الشبان فى هذه السن يقيمون فى غرف حقيرة تشمل كل منها ٢٠ عاملا على الأقل . فضلا عما فى ذلك من إتلاف لصحتهم فإن فيه خطرا عليهم من الناحية الأخلاقية .

وقد رئى أن تكون المساكن التى ستنشأ لهم عبارة عن عنابر يتسع كل عنبر منها لمائة عامل — على أن تكون تكاليفه ستمائة جنيه وأن يدخل فى كل عنبر حجرة خاصة للملاحظ وغرفة أخرى للخادم المكلف بنظافة العنبر ومكان للمجموعة الصحية وحمامات عمومية ومغاسل لغسل ثياب العمال ومحلات للأكل وغير ذلك من المستلزمات الضرورية .

وتقرر أن يكون عدد العنابر التى تنشأ فى حدود المبلغ المعتمد ما يقرب من ١٥ عنبرا يوزع العمال فيهم بحسب سنهم . وقد تبين للجنة أن المدارس متوفرة فى المحلة الكبرى — ولذلك لم توجد ضرورة للتفاهم مع وزارة المعارف على إنشاء مدرسة فى هذه المنطقة أسوة بما اتبع فى منطقة امبابة .

قدر لمساكن امبابة ٤٠ ألفا من الجنيهات أى نصف الاعتماد المقرر لأول عام ولمساكن المحلة الكبرى النصف الثانى على أن يبنى فى امبابة ٢٤٤ مسكنا و ١٢ دكانا ومجموعة صحية ولكن تقدير امبابه ارتفع الى ٤٨ ألفا من الجنيهات ثم قفز ثانية الى ٧٥٠٠٠ جنيه مصرى وذلك لتنفيذ بعض مشروعات الصرف وكانت الزيادة فى كل مرة تؤخذ من الاعتماد الذى سبق تخصيصه لبناء عنابر المحلة الكبرى . ثم كان أن ألغت وزارة المالية باقى الاعتماد الذى خصص للمحلة الكبرى تمشيا مع سياسة الاقتصاد التى تنشدها الحكومة .

قرأت اللجنة إزاء ذلك إرجاء مشروع عنابر المحلة الكبرى حتى فرصة أخرى ولكنها عادت وطلبت من وزارة المالية فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه مصرى لرصف الطرق بمنطقة المكان وتنفيذ عملية الإنارة بالكهرباء .

ومن المنتظر أن يكون فى وسط المجموعة كلها ميدان فسيح وستتخذ الإجراءات اللازمة مع مصلحة التنظيم لتنسيق هذه المنطقة وغرس بعض الأشجار فيها وإنشاء المتنزهات للترويح والترفيه عن العمال .

وسيعهد بإدارة هذه المساكن الى مصلحة الأملاك الأميرية نظرا لأنها هى المصلحة التى تقوم بمثل هذه المشروعات فى نواح مختلفة من تفاتيشها ولخبرتها بمثل هذه المشروعات . ولكن مصلحة العمل ستعنى بالاتفاق مع مصلحة الأملاك الأميرية على استمرار توافر الإصلاح الاجتماعى فى هذه المساكن ومراقبتها ضمانا لراحة العمال الذين سيقيمون بها .

قيام الشركات ببناء المساكن :

ويهمنى هنا أن أقول إن مشروع إنشاء مساكن للعمال هذا لم يكن الغرض منه استثمار أموال الحكومة بل قصد منه بجانب إيواء عدد كبير من العمال فى مساكن صحية تشجيع المشروعات المماثلة له من جانب الشركات الكبرى فيكون بذلك نواة يقتدى بها .

وقد قامت بالفعل بعض الشركات الكبرى بتزويد عمالها بمنازل صحية وكان فى مقدمتها شركة قنال السويس بالاسماعيلية و بور سعيد و بور فؤاد وكذلك شركة ترام مصر الجديدة بالمطاله — إلا أن عدد هذه المساكن التى بنيت لا يكفى لمواجهة الحال .

ولذلك فالحكومة المصرية ترى من الآن فصاعدا عند إنشاء شركات كبيرة أو تنفيذ مشروعات يشتغل فيها عدد كبير من العمال فى جهات لا تتوافر فيها مساكن صحية أن يدرج فى كراسة الاشتراطات شرط يقضى على تلك الشركات أو مقاولى الأعمال العامة بإقامة مساكن صحية لعمالهم بالمواصفات التى تفرضها الجهات المختصة .

نصيب أصحاب رءوس الأموال فى بناء المساكن :

وقد تكلم المستر جريفز مدير مكتب العمل السابق فى تقريره عن أعمال المكتب لسنة ١٩٣٥ أنه لما كانت تكاليف البناء فى مصر لا زالت منخفضة فان الشروع فى تنفيذ البرنامج الخاص بالأحياء الجديدة فى أقرب فرصة مما يعود بفوائد اقتصادية جمة واذا لم يتيسر للحكومة القيام بهذه الأعمال الواسعة فليس من الصعب الاهتداء إلى بعض أصحاب رءوس الأموال ممن يرغبون فى تولى هذه الأعمال إذا قبلت الحكومة أن تبيع لهم الأراضى اللازمة بأثمان مخفضة — هذا مع العلم بأن رؤوس الأموال المعطلة كبيرة جدا ولو أمكن استثمارها بحيث تأتى بفائدة لكان فى ذلك كل الخير لأصحابها .

الشروط الواجب توافرها فى المساكن :

وعلى كل حال سواء أن اتبعت هذه الطريقة أو تلك فهناك شروط يجب توافرها فى المساكن التى تبنى ومن أهمها :

١ — ضرورة إشراف هيئة خاصة على بناء هذه المساكن للتأكد من أنها مستوفية لجميع الشروط الصحية .

٢ — أن يكون فى وسط كل مجموعة من المساكن حديقة عامة يلعب فيها أطفال الحى بدلا من تعبهم فى الحوارى والأزقة .

٣ — وأهم ما يجب أن نوجه اليه عنايتنا هو أن تكون قيمة إيجار المنازل الجديدة فى استطاعة ومتناول العائلات التى كانت تسكن الأحياء غير الصحية من قبل .

فليس المهم تشييد مساكن ، ولكن العبرة فى تسكينها .

٤ — أن تكون هذه المساكن مقصورة على العمال المتزوجين دون غيرهم و يفضل منهم ذوو العائلات الكبيرة .

٥ — ضرورة وجود إخصائى اجتماعى لكل مجموعة من المساكن . إذ لوحظ أن أغلب العمال قد تعودوا عادات غير صحية فهم إذا استقروا بمنازل جديدة لا يلبثون حتى يحيلوها قذرة . وتكون مهمة الاخصائى الاجتماعى أن يقوم بارشاد السكان وتفهيمهم قواعد الصحة العامة حتى يعرفوا كيفية المحافظة على رونق المنازل الجديدة .

٦ — تكليف أحد الأطباء المتطوعين أو الذين يشتغلون فى إحدى الجمعيات الخيرية المرور على سكان المنازل التى ستبنى فى أوقات متكررة ، كى يتمكن العمال من عرض أنفسهم عليه فى حالة شعورهم بالمرض .

" قصة تقدم الإنسان الطويلة المدونة فى الكتب تشير إلى الأخطاء والمصائب ، وإلى الأسفار المنهكة فى الصحراء .

وكل فصل فيها يفتتح بمثل الدعاء وينتهى بمثل ترنيمة الجناز .

غير أن نظرة إلى ذلك المشهد المفعم بالاضطرابات والمصادمات والهزائم تنكشف لك عن شىء من النظام ، وتريك الغرض الذى ينطوى تحت الفكرة ، فيريك مدى المشهد العام : مملكة العدالة تمتد والمساواة الضرورية للإنسان تخلق الأنظمة وتلطفها " .

رمزى مكدونالد